حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٦١) ٢٠١٤/١٠/١٢ م | www.al-badeel.org | Issue (161) 12/10/2014

ثمن انتصار الإسلام السياسي في تيار «الثورة»

حسام ميرو

الحديث عن انتصار الإسلام السياسي في الثورة السورية ما زال خجولاً، خاصة أن الاعتراف بهذا الانتصار من شأنه أن يقود إلى استنتاج مفاده أن جوهر الثورة نفسها قد لحقت به الهزيمة: هزيمة الجوهر الديمقراطي للتغيير في سورية، وهزيمة التعددية التي طالما حلم بها طيف سياسي وشعبي واسع، وناضلت من أجلها قوى سياسية يسارية عديدة منذ سبعينات القرن الماضي وحتى اليوم.

ما الفرق بين "داعش" و"النصرة" و"أحرار الشام" و"جيش الإسلام" والإخوان المسلمين، والقوى الإسلامية الأخرى المنخرطة في القتال ضد نظام الأسد؟.

لقد برز جلياً أن مواقف القوى الإسلامية غير المستهدفة من قوات التحالف بما يخص محاربة "داعش" و"النصرة" هي مواقف رافضة لعمليات التحالف، وهو ما يمكن فهمه على قاعدة أن حرب التحالف هي حرب على السنة في سورية، وعلى مشروع الإسلام السياسي.

وفي معارك "داعش" مع المقاتلين الأكراد في عين العرب "كوباني" هناك وقوف غير معلن من قبل مختلف القوى الإسلامية إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية، فعدم التنديد بها يحيلنا إلى مقولة أن "الصمت معناه القبول"، فالقوى الإسلامية تجد في هزيمة المقاتلين الأكراد هزيمة لفصيل كردي محدد يقف إلى جانب الأسد، ودحر لتجربة الإدارة الذاتية التي اعتبرتها الكثير من القوى المعارضة أنها مقدمة لانفصال الكرد السوريين، بالإضافة إلى التباين الأيديولوجي مع القوى الكردية، وتحديداً حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني.

وخلال العديد من المؤتمرات التي ضمت ممثلين عن قوى إسلامية سياسية وعسكرية كان موقف هذه القوى من الديمقراطية موقفاً سلبياً، ولا يقف الأمر عند قوى متشددة، وإنما يشمل أيضاً قوى وشخصيات محسوبة على الإسلام السياسي المعتدل، وهي تخشى (أو تروج أنها تخشى) إذا ما اتخذت موقفاً داعماً للديمقراطية من خسارة الشارع "الثائر".

وفي مسار الأمور يبدو أن كل المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام قد وقعت تحت سيطرة قوى إسلامية، وأصبح الجيش الحر مجرد ماركة تجارية فارغة من المضمون، حتى أن الكثير من الخلافات بين القوى على الأرض باتت تُحل فيما يعرف بالاحتكام إلى "شرع الله".

لقد استفادت القوى الإسلامية من استعصاء الوضع السياسي، فقد زاد طول أمد الأزمة في خروج القوى المدنية والديمقراطية والعلمانية من دائرة التأثير المباشر، خاصة أن مفاعيل الأزمة أوجدت حالة الرضوخ للضرورة عند فئات شعبية، وذلك مع تدهور الأوضاع المعيشية، والحاجة إلى التمويل، ناهيك عن الحاجة إلى تمويل المقاتلين بالسلاح والذخيرة، وهو ما استطاعت القوى الإسلامية تأمينه عبر شبكات الدعم والتمويل، وهي شبكات في جزء كبير منها كانت موجودة قبل الانتفاضة السورية، وتمّ تفعيلها، وإضافة شبكات إضافية، وعبر سد الحاجات المعيشية تمكن الإسلاميين من تمكين مواقعهم، والتحول إلى القوة الرئيسية، بينما لم يكن للقوى الديمقراطية مثل هذه الشبكات، كما أن دولا داعمة وجهت أموالها عبر الإسلاميين، بينما أحجمت عن دعم القوى الديمقراطية.

نحن أمام معادلة معقدة في سورية، فالانتفاضة التي كان معولاً عليها أن تكون فرصة مهمة للرؤية الديمقراطية وممثليها السياسيين تحولت إلى مسار صعود معاكس لقوى سلفية وأصولية ترى أن نجاح الثورة يعني بالضرورة هزيمة القوى الديمقراطية، وانتصار للإسلام السياسي، وهو ما يضع القوى الديمقراطية أمام تحدٍ هزلي، وهو تحدي قبول سقوطها بالتزامن مع سقوط النظام القائم، وهي التي ناضلت عبر عقود من أجل تغيير النظام السياسي إلى نظام يقوم على التعددية، وإنهاء احتكار حزب أو تيار سياسي معين على الحياة السياسية، وإقصاء الآخرين.

إن انتصار الإسلام السياسي في سورية سيكون ثمنه المستقبلي كبيراً، فعدا عن الرؤية الإقصائية للآخر ورفض الديمقراطية كإطار للصراع والتنافس السياسي، ستكون قطاعات واسعة من المجتمع السوري أمام حالة من التهميش المتعدد، وربما أمام ما هو أكثر من ذلك، فصمت الإسلام السياسي عن إبادة المكون الكردي في "كوباني" له دلالات كبيرة وخطيرة، لأنه قبول فعلي بعملية التطهير، وهو ما يرسل إشارات عديدة إلى مكونات مختلفة من حيث الهوية العقائدية والسياسية.

ربما، حان الوقت لتوصيف الواقع بمسمياته من دون الهروب إلى الأمام، والاعتراف بأن الكتلة المنتصرة في تيار "الثورة" هي كتلة الإسلام السياسي، وبانتصارها ستكون الثورة قد خسرت الكثير من معانيها، ما يعني أن العملية قد نجحت لكن المريض توفي.

الأمم المتحدة: آلاف الأكراد سيذبحون إذا سقطت «كوباني» بأيدي الجهاديين

■ جنيف- تركيا- رويترز:

دعا مبعوث الأمم المتحدة لسوريا ستيفان دي ميستورا تركيا يوم الجمعة الماضي للمساعدة في الحيلولة دون وقوع مذبحة في مدينة كوباني السورية الحدودية على يد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، وعبر عن خشيته من تكرار مذبحة سربرنيتشا التي قتل فيها الآلاف في البوسنة عام 1995.

وحث دي ميستورا أنقرة على السماح "للمتطوعين" بعبور الحدود لتعزيز الميليشيات الكردية التي تدافع عن البلدة التي تقع على مرمى البصر من الدبابات التركية.

ونشرت تركيا دبابات على التلال المطلة على كوباني (أو عين العرب) لكنها حتى الآن ترفض التدخل دون التوصل إلى اتفاق شامل مع الولايات المتحدة وحلفاء آخرين بشأن الحرب الأهلية السورية. ومنعت أيضا الأكراد الأتراك من عبور الحدود لتعزيز القوات الكردية المدافعة عن كوباني.

وقال دي ميستورا "اذا سقطت (هذه البلدة) فان 700 اضافة إلى 12000 شخص بخلاف المقاتلين سيذبحون على الأرجح" في اشارة إلى تقديرات لعدد المقاتلين الأكراد الذين يدافعون عن البلدة والعدد الإجمالي للأشخاص الذين يعتقد أنهم محاصرون بداخلها.

وأدت محنة كوباني التي يغلب الأكراد على سكانها إلى تفجر أسوأ حوادث عنف في الشوارع في تركيا منذ سنوات. وفي تركيا يبلغ عدد الأكراد 15 مليون نسمة.

وثار الأكراد الأتراك منذ يوم الثلاثاء الماضي معبرين عن غضبهم من حكومة الرئيس أردوغان التي يقولون إنها تسمح بأن يتعرض أبناء جلدتهم لمذبحة.

وقتل ما لا يقل عن 33 شخصا في ثلاثة أيام من حوادث الشغب في أنحاء جنوب شرق تركيا الذي يغلب الأكراد على سكانه، منهم ضابطا شرطة قتلا بالرصاص في محاولة على ما يبدو لاغتيال قائد للشرطة. وأصيب هذا القائد بجراح.

وأمكن سماع دوي القذائف بفعل المعارك الضارية بين مقاتلي الدولة الإسلامية والقوات الكردية الأقل تسليحاً في شوارع كوباني على الجانب الآخر من الحدود. وحلقت طائرات حربية فوق البلدة. وتعرضت أطرافها الغربية لغارة جوية شنتها فيما يبدو طائرات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

ومع أن واشنطن زادت من حملة هجماتها الجوية على أهداف الدولة الإسلامية في المنطقة فإنها أقرت بأن ما تقدمه من دعم جوي لن يكفي على الأرجح لمنع سقوط المدينة.

وقال توني بلينكن نائب مستشارة الأمن القومي الأمريكي "تركيزنا في سوريا على إضعاف قدرات (تنظيم الدولة الإسلامية) في مركزه على القيادة والاستمرار وتزويد نفسه بالموارد."

وأضاف "الحقيقة المفجعة هي أنه في غضون ذلك ستكون هناك أماكن مثل كوباني قد نكون فيها أو لا نكون فاعلين مؤثرين."

وقال بلينكن إن مقاتلي الدولة الإسلامية يسيطرون على 40 في المائة من كوباني.

وقال أوجلان عيسو نائب قائد القوات الكردية التي تدافع عن كوباني إن مقاتلي الدولة الإسلامية مازالوا يقصفون وسط البلدة، وهو ما يثبت انها لم تسقط بعد.

وأضاف "تدور اشتباكات شرسة، وهم يقصفون وسط بلدة كوباني من على بعد"، وقال إن المقاتلين يسيطرون على 20 في المئة من البلدة. ودعا إلى مزيد من الغارات الجوية التي يشنها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

وفي واشنطن قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن تركيا وافقت على دعم وتدريب وتجهيز المعارضة المعتدلة في سوريا، وإن فريقا عسكريا أمريكيا سيزور أنقرة الأسبوع المقبل لمناقشة الأمر.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية ماري هارف للصحفيين "وافقت تركيا على دعم جهود تدريب وتجهيز المعارضة السورية المعتدلة."

وأضافت هارف "سيسافر فريق تخطيط (من وزارة الدفاع) إلى أنقرة الأسبوع المقبل لمواصلة التخطيط عبر القنوات العسكرية."

وانصب الاهتمام الدولي على تركيا عضو حلف شمال الأطلسي صاحبة أكبر جيش في المنطقة والتي تستضيف 1.2 مليون لاجئ سوري بينهم 200 ألف من كوباني في الأسابيع القليلة الماضية. ويرفض أردوغان حتى الآن الانضمام إلى التحالف العسكري ضد الدولة الإسلامية أو استخدام القوة لحماية كوباني.

وأثارت الانتفاضة الكردية في تركيا رداً غاضباً من جانب الحكومة التركية التي تتهم الزعماء السياسيين الأكراد باستخدام الوضع في كوباني لتقويض الأمن في تركيا وإفساد عملية السلام الهشة.

وخاض أكراد تركيا تمردا استمر عقودا قتل فيه 40 ألف شخص. وكانت هدنة في العام الماضي أحد المنجزات الرئيسية لحكم أردوغان، لكن عبد الله أوجلان المؤسس المسجون لحزب العمال الكردستاني قال إن عملية السلام بين تركيا والأكراد سيقضى عليها إذا سمحت أنقرة بسقوط كوباني.

وفي كلمة أذاعها التلفزيون يوم الجمعة اتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الزعماء الأكراد "بتوجيه نداءات للعنف بطريقة عفنة".

وقال "عملية السلام لا تعني غض البصر عن هذا السلوك العفن. عملية السلام لا تعني التسامح مع الخروج على الشرعية".

وأضاف : "لقد وضعت يدي وبدني وحياتي في هذه العملية السلمية وسأستمر في الكفاح حتى آخر نفس لاستعادة رباط الأخوة بين 77 مليونا بأي ثمن."

وشهدت مدينة غازي عنتاب في جنوب شرق تركيا جانبا من أسوأ أعمال العنف ليل الخميس الماضي، عندما قتل أربعة أشخاص وأصيب 20 آخرون في اشتباكات بين متظاهرين متضامنين مع أكراد كوباني وجماعات مناهضة لهم.

وذكرت وكالة أنباء دوجان أن لقطات فيديو أظهرت حشودا معظم أفرادها مسلحون بالبنادق والسيوف والعصي تجوب الشوارع في غازي عنتاب، وأشعل مهاجمون النار في مقرين لحزب الشعب الديمقراطي الكردي.

ودعا صلاح الدين دمرداش الرئيس المشارك لحزب الشعب الديمقراطي الحزب السياسي الرئيسي للأكراد في تركيا إلى الهدوء وأن تبقى الاحتجاجات سلمية.

ويقول كثير من أكراد تركيا إن رفض الدفاع عن كوباني دليل على أن الحكومة تعتبرهم عدواً أكبر من تنظيم الدولة الإسلامية. وعلى الحدود كان عشرات من الرجال الأكراد يشاهدون معارك كوباني من تل كان المزارعون يزرعون فيها يوما أشجار الفستق.

اعتبرها البعض محاولة تطهير عرقية ضد الأكراد

تباينات في موقف السوريين من معارك عين العرب «كوباني»

عصام عطا الله

احتل القتال بين تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والمقاتلون الأكراد في عين العرب "كوباني" حيزاً كبيراً من الاهتمام الإعلامي، بالإضافة إلى الاهتمام الدولي، وطرح القتال جملة من القضايا للنقاش، وفي مقدمتها موقع القضية الكردية في الإطار الوطني السوري العام، ومنها ما يتعلق بتداخلات القضية الكردية مع الجار التركي، وما أثير عن المطالب التركية من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (pyd) لتقوم بدعمه في القتال ضد تنظيم "داعش".

وأياً تكن تشعبات القضية الكردية داخلياً أو إقليمياً فإن الوضع الميداني الذي أدى إلى تهجير سكان المدينة، يعتبره البعض بمثابة تطهير عرقي بحق الأكراد، ومحاولة لوأد تجربة الإدارة الذاتية التي عرفت الكثير من الانتقاد حتى من قبل شرائح كردية واسعة.

القتال الذي يدور من أجل سيطرة تنظيم "داعش" على المدينة هو قتال شرس من قبل الطرفين، وقال نازحون من المدينة أن القوة غير المتكافئة بين الطرفين، والأسلحة الثقيلة التي يملكها "داعش" كانت سبباً في نزوح السكان، لكن من جهة ثانية فإن "داعش" وجد مقاومة شرسة من قبل المقاتلين والمقاتلات الكرد، وهي مقاومة قلما وجدها مقاتلو "داعش" لدى خصومهم.

وقد تعددت وتباينت آراء السوريين حول المعركة الدائرة في عين العرب "كوباني"، ومنهم من رأى أنها لا تختلف عن بقية المعارك التي تدور على التراب السوري، لكن يبقى سكان عين العرب عرباً وكرداً الضحية الأبرز لهذه المعارك، فقد أصبحت قراهم خاوية على عروشها، وفي هذا الصدد يقول الشرعي أبو محمد الأنصاري: "تفاجأنا بهروب الأهالي من قراهم مع قوات الحماية الشعبية الملحدة، فقد أوهمتهم الأحزاب الكردية الملحدة أننا جئنا لذبحهم." ويتابع: "الأكراد مسلمون وهم أهلنا، وجئنا لنصرتهم وحمايتهم من القوى الضالة التي تحكمت بهم، جئنا بالذبح لأعداء الله، أما الشعب فهو أهلنا، ولا فرق عندنا بين عربي وكردي، فمعظم من شارك بالهجوم من غير العرب، وبيننا الكثير من الأخوة الأكراد."

يذكر أن سكان عين العرب لم ينزحوا جميعاً نحو تركيا، فقد نزح قسم منهم نحو الرقة، وقسم آخر صوب ريف حلب الشرقي حيث أقاربهم أو معارفهم، ويحدثنا أبو فيصل أحد النازحين العرب: "نزحنا قبل وصول المعارك إلينا، وأخذنا أرزاقنا معنا، أما من توجه نحو تركيا فقد ترك رزقه ومتاعه، ومنهم من باعه بثمن زهيد جداً، فقد انتشرت إشاعة قوية أن تنظيم الدولة يمتلك أسلحة متطورة تحرق الأخضر واليابس، مما أثار الذعر في صفوف المدنيين الذين فضلوا الهرب حتى تتضح الصورة."

أما السيدة نسرين كردية متزوجة في جرابلس: "أشعر بالقلق الشديد على أهلي، فقد انقطعت أخبارهم منذ اشتعال المعارك، وأخشى على إخوتي الشباب كثيراً، فربما انخرطوا في القتال، ووالدتي مريضة لا أعرف كيف سوف تتحمل مشقة الطريق."

وقد شعر الأكراد في المناطق المحررة أو الخاضعة لسيطرة التنظيم أنهم مستهدفون من قوى محلية وقوى دولية، وذهب قسم منهم للتصريح أن هناك عملية تطهير عرقي تحدث بحق الأكراد، يقول أبو رشيد: "لقد سقطت الأقنعة، فالعالم كله يقف متفرجاً أمام أكبر عملية تهجير ونزوح، عملية نوح لم تشهدها البشرية منذ عقود، فقد شرد أكثر من ربع مليون في أقل من شهر، ورغم ذلك يتبجح الأتراك بعدم التدخل، ولا يخجل جون كيري وزير خارجية أقوى دولة بأن سيطرة التنظيم لن تؤثر على الخطة الاستراتيجية."، ويتابع أبو رشيد مبيناً أسباب إحجام الغرب عن التدخل بعين العرب: "تدخلوا بأربيل ليس لأن أهلها أكراد بل لأن مصالحهم الاقتصادية هددت، أما أكراد سورية فلا يملكون النفط، وبالتالي لا بأس بالذي يحصل لهم كما قلت في البداية: سقطت الأقنعة."

ويرى قسم من الأكراد المتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية رأياً مخالفاً، يقول أبو مصطفى: " عدد من أبنائنا يقاتلون في صفوف الدولة الإسلامية، فقد عاثت قوات الحماية الشعبية فساداً، ففرضت علينا أتاوات، وأجبرتنا على تجنيد أبنائنا بصفوفه، وجعلت كثير من السوريين يأخذون موقفاً من الأكراد لأنهم وقفوا مع نظام الأسد، والحقيقة أن الأكراد ضد الأسد، وقد ظلم الأكراد مرتين؛ مرة من الأسد، ومرة من قوات الحماية الكردية."

أما السكان العرب فيعتقدون أن أهالي عين العرب (كوباني) كانوا ضحية لسياسات حزب العمال الكردستاني الذي أخذهم رهائن وأسرى لسياسته العنصرية الانفصالية، وأحلام تنظيم الدولة بالتمدد، وتطهير المنطقة من أعدائه، يقول الأستاذ أحمد: " أهلنا الكرد الذين اختطفهم حزب العمال يدفعون ثمن تآمر هذا الحزب مع النظام السوري، فقد عادى الثورة وأسهم في تمزقها، واليوم يتركهم النظام يغرقون، فالنظام غادر لا يؤمن جانبه." ويتابع الأستاذ حمد: " كم كنا نتمنى ألا يأتي هذا اليوم الأسود، وكما يقال: أكلت يوم أكل الثور الأبيض، فقد ظنت قوات الحماية أنها بمنأى عما يحدث في سورية ما دام الأسد حليفها، متناسية أن تنظيم الدولة سيسعى لبسط سيطرته دون أن يكترث بهم، وبالأسد حليفهم."

وعن سياسة تنظيم الدولة الإسلامية المستقبلية يوضح أبو محمد الشرعي: " سياسة الدولة الإسلامية واحدة، فسياستنا تقوم على العدل والمساواة بين جميع المسلمين عرباً وكرداً وغيرهم، ففي المناطق التي نحكمها (الرقة، منبج، قباسين، وعشرات القرى) كثير من الأكراد ويجري عليهم ما يجري على بقية المسلمين."

ويُعتقد قسم من السوريين أن معارك عين العرب ستشكل منعطفاً خطيراً للتطورات في سورية، يقول أبو نضال مقاتل سابق في الجيش الحر: " ستمكن السيطرة على عين العرب التنظيم من ترسيخ سلطته على الأرض، ويمكن القول إنه بات مستحيلاً دحر التنظيم أو التأثير عليه دون تدخل بري قوي، وأعتقد أن الخطوة القادمة للتنظيم ستكون السيطرة على ما تبقى من الشرق السوري."

ويرى عدد من المراقبين والمحللين الاستراتيجيين أن تركيا تنظر بعين الرضا لما يجري في عين العرب (كوباني) وهي المستفيد الأكبر من تصدع الحلم القومي للأكراد بإقامة دولة كردية، وأن تدخلها سيكون في حال حصوله نتيجة صفقة كبرى مع قوى عديدة.

توقيت وأسباب التدخّل التركي في سوريا

فيكتوريوس بيان شمس

أثار التدخّل الجوي للتحالف الدولي في سوريا عدّة إشارات استفهام عن المغزى من التدخّل، إذ أن الهدف المعلن هو محاربة تنظيم "داعش" والمنظّمات الأصولية المشابهة، فيما بقيت مسألة إسقاط النظام من عدمه، مسألة غير محسومة. هذا ما دعا "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة" للطلب أكثر من مرة بإدراج إسقاط النظام على جدول أعمال التحالف، وهو ما لم تعلّق عليه أي من الدول المنضوية في التحالف، باستثناء تركيا التي لجأت لمجلس الشعب لأخذ موافقته، وقد أبدت استعدادها للتدخّل البري الذي اعتبرته الولايات المتّحدة الأميركية ضرورة لإنهاء "داعش"، مع أنه في الوقت عينه ماتزال أميركا متردّدة بشكل محسوب ومدروس في مسألة إسقاط النظام.

في 2014/2/10، حصلت الحكومة التركية على (298) صوتاً مؤيّداً مقابل (98) صوتاً رافضاً للتدخّل التركي في سوريا، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد استبق تصويت البرلمان بتصريحه: "الإطاحة بحكومة الاسد ووحدة أراضي سوريا ستظل أولوية لتركيا". إثر إعلان هذه النتيجة، كشفت صحيفة "يدعوت الإسرائيلية" عن اتّصال أجراه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو محذّراً من تبعات انضمام أنقره للائتلاف الدولي ضد "داعش" وطالبه بالحذر من اي خطوة قد تشعل المنطقة.

هذا ما يدعو للاستنتاج، بأن الأتراك الذين كانوا متحمّسين في بداية الثورة لإسقاط النظام، كانت لديهم حساباتهم الإقليمية الدقيقة، والتي تقتضي عدم دخولهم المعركة إلا في مناخ مساعد، يؤمّن لهم حصانة من التداعيات الإقليمية، كما هو الحال بالنسبة للجارة ايران، أو حتى بالنسبة للقضية الكردية وتعقيداتها الشائكة. من الطبيعي هنا، أن التحالف الدولي قادر تماماً على تأمين هذا المناخ. لكن التدخّل التركي، والذي قد يغير كثيراً في موازين القوى على الأرض، يزيد المشهد تعقيداً بغياب أي مشروع سوري بديل، بحيث يطرح أكثر من قضية على بساط البحث، كافتراض مثلاً، أن تصبح سوريا بعد إسقاط نظام الأسد منطقة نفوذ تركي، مقابل أن يبقى العراق منطقة نفوذ ايراني، وهذا سيناريو يذكّر بتوزيعات، ومحاصصات النفوذ باتّفاقية "سايكس – بيكو" 1916. لكن هكذا سيناريو، يُبقي المسألة الكردية عالقة بكامل تعقيداتها، لا بل يزيدها تعقيداً لحساسية العلاقة بين الأتراك والأكراد.

لكن ما هي الاحتمالات الممكنة لو لم تتخّذ تركيا قرارها بالتدخّل؟

من المعلوم أن التحالف الدولي، اتّخذ قراراً بالاعتماد على مجموعات من الجيش الحر وصفها بـ "المعتدلة" يتم تدريبها في الخارج لتواجه "داعش". ولم يُتّخذ أي قرار بمواجهة النظام من قبل هذه المجموعات، في ظل قلّة الكلام عن مصيره، وهذا يعني أن مجموعات الجيش الحر ستطهر المناطق التي يستولي عليها "داعش" فقط. هذه العملية، عدا عن أنّها ستزيد من حدّة الدمار في المناطق التي ستكون مسرح العمليات، وعدا عن أنّها ستسنزف الجيش الحر بشكل كبير، وتُرهق قوى الثورة أكثر فأكثر، فيما سيلتقط النظام أنفاسه ويستعيد بعض قواه، سترسم على الأرض خريطة جيوسياسية جديدة في سوريا، تجزّئها بين واحدة يهيمن عليها الجيش الحر، وأخرى يهيمن عليها النظام.

لكن التدخّل التركي المتعدّد المقاصد والأهداف، ينفي هذه السيناريوهات، فوجود الجيش الحر إلى جانب الجيش التركي على الرقعة ذاتها، يأخذ المسألة إلى مكان آخر بحيث يصبح احتمال مد النفوذ التركي حتى حدود العراق، إن لم يكن على كامل الأراضي السورية، هو الأمر المرجّح. إذ لا شيء يمنعها من تحقيق هذا التصوّر. فقد لعبت تركيا على امتداد سنوات الأزمة دوراً أساسياً باستقبال اللاجئين، وتقديم التسهيلات للجيش الحر وقياداته، واحتضنت "المعارضة" السورية ورعت أغلب مؤتمراتها الأساسية، إضافة إلى العلاقة العضوية بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وحركة الإخوان المسلمين السورية. وهي قبل ذلك، أي قبل الثورة مباشرة، كانت تتأمّل رفع حجم التبادل التجاري مع سوريا من (200 مليون) دولار سنوياً حتى العام 2009، إلى ما يزيد على (5 مليار) دولار بعد العام 2010، وهذا ما لم يتحقّق بسبب اندلاع الثورة. على خلاف ما يروّج النظام، وبعض مثقّفي المعارضة الذين لم يخرجوا بعد من عقدة الاحتلال العثماني، تركيا ليست عائدة من منطلق الرغبة باستعادة مجدها الغابر، تركيا العائدة الآن، هي تركيا الدولة الإقليمية ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة، التي خسرت بدخول سوريا الحرب خطوطها التجارية السهلة مع العالم العربي، وهي التي قدّمت النصح في بداية الثورة للنظام من أجل التسريع في الإصلاح من واقع حرصها على الأمن والاستقرار في المنطقة الذي يضمن لها تطوير ورعاية مصالحها. أكثر من ذلك، تركيا المتدخّلة اليوم، هي تركيا التي كانت ترعى حتى الأمس القريب مفاوضات النظام السرية مع "إسرائيل". هذا يعني أن تركيا لن تدع سوريا لقوة اقليمية أخرى غيرها. مقابل هذا، لا شيء يمنع القوى العظمى الغربية من الاعتراف لإيران بنفوذها في العراق، وهو نفوذ أمر واقع بطبيعة الحال، مقابل الحصول على تنازلات واضحة في ملفها النووي.

هذا التقاسم للنفوذ بين القوتين الإقليميتين تركيا – إيران، يستدعي تسوية مجموعة ضخمة من مشاكل المنطقة، كوضع حزب الله الذي قد يجد نفسه معزولاً في لبنان، والحدود مع "أسرائيل"، ومسألة القضية الكردية البالغة التعقيد.

يُمكن الاستنتاج بعد كل هذا، أن تركيا العضو الأصيل في حلف الناتو، والتي ستهيمن على سوريا الضعيفة المنهكة برعاية دولية، ستحافظ على وحدة أراضيها، شرط الحفاظ على ضعفها وهشاشتها، وبقدر ما يضمن لها ذلك استقرار مصالحها ونموّها، أي أنّها مسألة إدارة الفوضى عوضاً عن تركها على غاربها. وربّما تنقل سوريا من معسكر إلى آخر، من موقع الغموض والمهادنة والتردّد في العلاقة مع الغرب، إلى الانتقال الصريح والواضح إلى هذا المعسكر، بما يترتب على ذلك من إعادة النظر بالقضية الفلسطينية وباقي القضايا الحسّاسة والمزمنة في المنطقة.

الخلافات بين الحلفاء حول "داعش" وانعكاساتها عل الحل في سوريا

ياسر بدوي

أصبح من الواضح تماما لأي مراقب سياسي أن الحلف الدولي ضد "داعش" والإرهاب يعاني من تباينات وخلافات بين بعض القوى المشاركة، وهي خلافات تتصل بالرؤية إلى الوضع السوري بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام، ومن شأنها أن تطيل من أمد الأزمة، وتزيد من تعقيداتها، وهو ما رأيناه مع دخول العامل الكردي بقوة بعد أحداث عين العرب "كوباني". وأتت تصريحات ستفان دي ميستورا المبعوث الأممي الى سوريا، في هذا الاطار، خلال زيارته الأولى لدمشق، حيث طالب بالمزامنة بين الحل السياسي والتحالف الدولي لضرب الارهاب، ونراه اليوم يحث أنقرة على السماح "للمتطوعين" بعبور الحدود لتعزيز الميليشيات الكردية التي تدافع عن بلدة عين العرب (كوباني)التي تقع على مرمى البصر من الدبات التركية، وتساءل دي ميستورا في مؤتمر صحفي "هل تتذكرون سربرنيتشا؟ نعم نتذكرها. لم ننس مطلقا وربما لن نغفر لأنفسنا أبدا."

وأضاف "عندما يكون هناك تهديد وشيك لمدنيين لا ينبغي أن نلوذ بالصمت" ، موجهاً كلامه للحكومة التركية بعد صدور قرار مجلس الأمن الذي يستهدف المقاتلين الأجانب من البلدان التي ينطلقون منها إلى مناطق النزاعات وحتى عودتهم، والذي أنتج تحالفا دوليا قادته أمريكا لضرب "داعش" ، وإلى هنا بدت الأمور تسير وفق خطوط متوازنة ، داخل دول التحالف ، لكن ما إن انعقد مؤتمر جدة حتى ظهرت التباينات السياسية، مع رفض تركيا التوقيع على اتفاق "جدة" .

ظهرت هذه الخلافات من خلال التجييش الواسع ضد التحالف الدولي، ما انعكس على القوى العسكرية المقاتلة، والفعاليات السياسية، وكان أول بيان أصدرته جماعة الاخوان المسلمين ضد التحالف الدولي ، وإن كان من خلال الربط بين ضرب "داعش" و النظام ، لكن القصد واضح عنوانه التخبط واستلاب القرار ، بحيث يبدو للمراقب من خلال الشخصيات ووسائل الاعلام أن الخلاف هو بين سياسة المملكة العربية السعودية والسياسة القطرية المتناغمة مع السياسة التركية.

تطرح هذه الخلافات العديد من الأسئلة حول السياسات المتبعة لهذه الدول، ودورها وحجمها أمام قواعد الصراع العالمي الذي تديره واشنطن (أوباما) بثبات يصعب زحزحته، وهذه الأسئلة تتعلق بالموقف من الإخوان المسلمين فرع سوريا، ومنها : هل أخطأت المملكة العربية السعودية عندما وضعت الاخوان المسلمين على قائمة الارهاب، وما هي المبررات التي دفعت المملكة لاتخاذ مثل هذا القرار، وهي التي أدارت الظهر أمام طلباتهم المتكررة للتنسيق مع المملكة ؟ وهل أخطأت تركيا في تحالفها مع الاخوان، ووضعت (كما يقال) بيضها في سلتهم، وهل يشكل إخوان سوريا ثقلاً حقيقياً يجعلهم ورقة خلاف و صراع إقليمي؟

دون أية شكوك، يلتمس المتابع حجم الدور التخريبي الذي قام به الإخوان المسلمين – سوريا، في حرف الثورة عن مسارها، ويظهر ذلك جليا من الأصوات التي لا تعد ولا تحصى التي تحمل الجماعة – الاخوان المسلمين – الإخفاقات والمؤامرات والسيطرة على القرار؟ ولم يعد خافيا مدى سيطرة الاخوان المسلمين على المجلس الوطني، وتاليا الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة ، وعجز التيار الديمقراطي الممثل باتحاد الديمقراطيين منافسة هذه السيطرة، وإن استطاع احتلال موقع رئاسة الائتلاف.

اذا كان القرار السعودي متسرعا في تصنيف الجماعة ضمن التنظيمات الإرهابية، وهم على هذا القدر من الحضور في المشهد السوري المعارض، مدنيا، تعليميا ، واجتماعيا، وكان هناك خيارات سياسية أكثر فعالية وعقلانية وواقعية لتحجيم الإخوان، وسيكون للقرار السعودي تأثيراته السلبية على التوجهات المستقبلية لسوريا، وآفاق الحل المطروحة الممكنة، كان أبرزها كما اسلفنا، التجييش الإعلامي ضد التحالف الدولي لدرجة اعتبار أن "داعش" تمثل السنة، وضربها هو إضعاف للسنة في المنطقة ، وبالتالي إعطاء المبررات الصورية لواشنطن – أوباما لفرملة التدخل العسكري في سوريا المتزامن مع الحل السياسي .

وفي الجهة المقابلة، كانت تركيا أكثر مرونة في التعاطي السياسي مع القوى المحسوبة على المملكة العربية السعودية، واعتمدت سياسة الآفاق المفتوحة في الشأن السوري، بينما كانت حادة مع الوضع المصري.

بالعودة إلى الخلافات داخل دول التحالف الدولي، يبدو أن الصراعات الإقليمية قد أعادت خربطة القواعد التي يمكن من خلالها رؤية التطورات الحاصلة في المنطقة، وهو ما يثير الشكوك حول دور المملكة العربية السعودية في مد الجسور مع الاعداء التقليديين مثل ايران على حساب الصدقاء المفترضين داخل التحالف الدولي؟ وبعض هذه الإشارات ظهرت من خلال عودة سعد الحريري الى لبنان، وهجوم الحوثيين على صنعاء ؟.

إذاً إلى أية درجة تؤثر الخلافات بين المتنافسين الإقليميين داخل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب على الحل السياسي في سوريا، و على بقاء نظام الأسد في الحكم ؟.

الاحتمالات كثيرة حول الحل في سوريا، والخيارات متعددة، لكن جميع الخيارات تتقاطع في حقيقة واحدة، وهي استبعاد الأسد ومن حوله، من فرصة البقاء في الحكم ، ولعب أي دور أو وظيفة، حتى لو كانت وظيفة تخدم اسرائيل، الصوت الصامت و المؤثر في صناعة السياسات الإقليمية و الدولية .

تمدد خطر «داعش» إلى دول الجوار وتهديده للأمن الاستراتيجي في المنطقة

■ موسى القلاب *

تثبت الضربات الوقائية الاستباقية التي تشنها القوات الجوية التابعة للتحالف الدولي ضد «داعش»، خصوصاً ما يتعلق بالدول العربية المشاركة بهذه المهمة الصعبة، أن جدية تمدد خطر «داعش» الى دول الجوار العربي المحيط بسوريا والعراق بات أمراً مؤكداً، رغم أن هذا الخطر لا ينتظر سوى الشرارة التي ستشعل البؤر القابلة للانفجار، لا سميا في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

يدل سكوت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي طويلاً عن اتساع الرقعة الجغرافية التي احتلتها «داعش» في سوريا والعراق، وقد لا يكون آخرها عين العرب «كوباني»، على جعل هذه المنطقة ثقباً اسوداً يجذب ويبتلع موجات الشباب المسلم المتطرف والمتحمس للقتال والقادم من مختلف أصقاع الارض للقضاء عليها موجةً تلو أخرى. خصوصاً وأنها موجات بشرية رافضة وحاقدة على الأمر الواقع المر الذي تعيشه في دول أوروبية وأفريقية وآسيوية، إضافةً للولايات المتحدة الأمريكية، رغم حملها لجنسيات تلك الدول، وبعضها يعود إلى جذور عربية مشرَّبة بالأصولية الإسلامية.

يمكن قراءة وفهم هذا الموقف الدولي من خلال أهمية تجميع وحشد الإرهاب المحلي والوافد من الخارج في هذه المنطقة الملائمة لهذا النوع التطرف الدموي العنيف، ومنع عودة العناصر الأجنبية إلى الدول التي قدموا منها، خوفاً من تطبيق وممارسة خبراتها الإرهابية المكتسبة، داخل المسرحين الأوروبي والأمريكي. لهذا السبب تجري عمليات تدقيق أمنية مكثفة في هويات الأفراد العائدين إلى بلدانهم في سبيل تجريدهم من جنسياتهم وجوازات سفرهم، بدلاً من تشجيعهم على العودة إلى بلدانهم الاصلية، واخضاعهم لعمليات تأهيل نفسية وفكرية وثقافية بطرق علمية ومنهجية مدروسة، لتخلصهم من معتقداتهم المنحرفة والمتطرفة.

في غياب هذا الجانب الإنساني (الثقافي والاجتماعي والاقتصادي) الذي جرى استبعاده كلياً كخيار أقل كلفة من الحرب لاستئصال الإرهاب من جذوره، حل مكانه الخيار الأكثر كلفةً ألا وهو إلقاء القنابل والصواريخ من الجو، ومطاردة العناصر الإرهابية من منطقة لأخرى ومن موقع لآخر.

من هذا المنطلق يدرك المحللون أن طبيعة وشكل الحرب الجارية على الإرهاب – رغم أهميتها وضرورتها الملحة– إلا أنها ليست سوى عملية تقطيع عشوائية لنباتات شوكية سامة يصعب اقتلاعها من جذورها الممتدة عبر هذه المنطقة (المستنقع)، والتي جانبها الإصلاح والاستثمار في أوقات وأزمنة ماضية وقد لا تعود.

في ظل هذه الظروف الصعبة والنتائج الضبابية غير الواضحة، يرى كثيرون حتمية تمدد أخطار «داعش» المباشرة وغير المباشرة، وتتسرب حسب نظرية(الأواني المستطرقة) إلى دول مجاورة للعراق وسوريا، مثل الاردن ولبنان والسعودية، ثم إلى بقية دول الخليج، وما إيران وتركيا وإسرائيل ببعيدة عن تلك المخاطر التي تهدد الأمن الاستراتيجي في هذه المنطقة.

يعي المجتمع الدولي برمته أن «داعش» ليس لديها الآن قدرات بشرية أو تسليحية أو لوجستية ضاربة تمكنها من اجتياح دول الجوار العربي أو الإقليمي. فالعناصر المقاتلة تتحرك لتختفي هنا وهناك تحت وطأة الضربات الجوية دقيقة الإصابة وشديدة الانفجار. لكن بعض العناصر القيادية الميدانية لداعش قد تتمكن من التسلل والدخول إلى الحواضن الشعبية الأقرب والأكثر تعاطفاً معها، وذلك بذريعة مقارعة حالة الظلم والتعسف التي يمارسها الغرب والموالين له ضد الإسلام والمسلمين في كل مكان. كل ذلك يجري اليوم على مختلف وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، رغم خطابات أوباما وزعماء أوروبيين كثر، بأن «داعش» لا تعبر عن الإسلام الحقيقي، وأن ممارساتها الإجرامية لا يقبلها المسلمون.

هذه الخطابات السياسية المنمَّقة التي يجري صياغتها بطرق محكمة حول العالم، لا تسمعها ولا تقتنع بها معظم الحواضن الشعبية المتعاطفة – ربما على قلتها أو كثرتها– مع «داعش» و«النصرة» والجبهة الإسلامية و«خراسان»، والاخوان المسلمون وأنصار الشريعة وأنصار بيت المقدس وحركة الشباب الصومالية وطالبان وفجر ليبيا وحتى بوكو حرام وبقية أطياف الإسلام السياسي والمنظمات الجهادية الناشطة في دول المنطقة.

لم تعد مهمة الحرب على «داعش» والإرهاب، المحافظة على أمن الأنظمة السياسية في بلاد المشرق العربي والمغرب العربي، أو في دول الإقليم مثل إيران وتركيا وإسرائيل، أو خارج هذا النطاق وصولاً الى أقصى دول الغرب الأوروبي والشرق الآسيوي والأسترالي، وكذلك الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية والوسطى. فتلك الانظمة السياسية الجامدة خصوصاً في الدول التي بدأت تفككها أعاصير الفشل السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري والامني، لن تصلحها العمليات الجوية للتحالف الدولي ضد «داعش». فالدول المرشحة للانهيار نتيجة هذه المواصفات غير المحمودة، كأنما ترسل بطاقة دعوة خاصة للإرهاب العالمي وبضمنه «دواعش» مستنسخة عن «داعش» الأصلية، ليضرب بطوفانه الرهيب المدمر، كافة الأنظمة والدول والمجتمعات غير القادرة على استيعاب وفهم هذا الموقف الصعب والتحول إلى الأفضل، لصالح الشعوب التي ما زالت تدفع ثمن فاتورة ما قبل (وخلال) وما بعد الحرب على الإرهاب.

من المتوقع أن تستغل «داعش» نقاط الضعف في بعض الدول السياسية وإثارة الحساسيات الدينية داخل مجتمعاتها عن طريق حملة إعلامية اجتماعية، تهدد بشن هجمات انتقامية إرهابية لتنشيط لوحة الصراع الداخلي ضد ما تسميه بـ«الحكومات الكافرة التي تناصر الغرب ضد الدين الإسلام». كما أنه ليس مستبعداً أن تتحرك خلايا إرهابية نائمة حالياً داخل المجتمعات المهمشة القابلة للانفجار لأي سبب، مع أنها قد لا ترتبط مباشرةً ب «داعش»، لكنها قد تتعاطف مع كافة القوى الإسلامية السنية الاحتجاجية في دول الجوار والمنطقة.

قد تكثف «داعش» وتنظيمات أخرى تكتيكياً جهود عناصرها المتغلغلة في حواضنها الشعبية للحصول على معلومات استخباراتية وعسكرية عن الجيوش العربية في المنطقة، والتعرف على محاور عمليات التسلل المحتملة لضرب أهداف حيوية في البلدان المستهدفة، لكن الهدف الاستراتيجي لداعش سيبقى متمثلاً بجدية نقل المعركة إلى دول الجوار، وتهديد الأمن الاستراتيجي، وتغيير الواقع الراهن في المنطقة ككل.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

مؤشرات الاستثناء التونسي

(٢) - تميّز الإسلام السياسي

د. عبد الله تركماني (*)

إذا كانت الحركتان الإسلاميتان التونسية والمصرية تشكلان الحقل التجريبي الأول لمقاربة مدى قدرة التنظيمات الإسلامية على الاندماج الطبيعي في الحياة السياسية فإنّ ثمة فروقاً هامة بين إسلاميي البلدين: «حركة النهضة» نجحت في تشكيل «ترويكا» بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين، يُعدُّ أحد أهم الإنجازات السياسية التي تحققت بعد الثورة في تونس، في حين أنّ الإخوان المصريين لم يتمكنوا من إيجاد صيغة توافقية مع العلمانيين.

كما أنّ «حركة النهضة» لا تردد مفاهيم الشورى والإمارة والطاعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها في خطاباتها السياسية والإعلامية، وإنما رسالتها مفادها أنها حركة مدنية ديمقراطية حداثية لا تؤمن بحكم الفرد ولا بعصمته، وإنما مشروعها في الحكم مشروع جماعي لا ترى نفسها إلا طرفاً فيه كغيرها من الأطراف.

كما أنها لا تشجع على الاستقطاب الأيديولوجي، ولا تريد تقسيم المجتمع التونسي على أساس النمط المجتمعي الذي يدافع عنه كل طرف سياسي، وهي تعمل سياسياً بمنطق وفاقي وتبحث عن أوسع ائتلاف ممكن لدعم الانتقال الديمقراطي، وتعتبر أنّ الثورة ومكتسباتها تمثل مرجعية سياسية لكل القوى التي تريد القطع مع الماضي، واسترجاع عملية إدخال البلاد نهائياً في مرحلة ديمقراطية.

لكن في مرحلة ما بعد الثورة، وتحديداً منذ أن قادت «حركة النهضة» السلطة، تزايدت العلامات التي تظهر «أسلمة» المجتمع التونسي، ومنها سيطرة المجموعات السلفية على مئات المساجد في كامل التراب التونسي، من خلال تنصيب أئمة يدينون بالولاء للسلفيين، الذين بدؤوا يمارسون العنف ضد المجتمع المدني، تجلى ذلك في الاعتداءات العنيفة المتكررة على أساتذة جامعيين ومثقفين معروفين بانتماءاتهم العلمانية والليبرالية، والقيام بالغزوات «المقدسة» على الشواطئ التونسية، وصولاً إلى اغتيال رموز يسارية وقومية.

وهنا يدور الأمر حول ما إذا كان بالإمكان طرح مفهوم للمواطنة يقوم على أساس التوفيق بين مجتمع مؤمن ودولة لا دينية، أي دولة تحترم الدين وتصون الحريات الكاملة لرعاياها المؤمنين لممارسة شعائرهم الدينية، المتعددة والمختلفة والمتباينة، من دون أن تتخلى عن مدنيتها. وتظل الأسئلة الأساسية التي يثيرها الحديث عن دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية بلا إجابة، ومنها: كيف يتم تجسيد المرجعية عملياً، ومن يعبر عنها وكيف ؟

إنّ القراءة الدقيقة للواقع التونسي تشير إلى أنّ هناك شيئاً يتحرك ويكبر مع الانفلات الأمني وتنامي الجماعات الإرهابية، الأمر الذي ربما ينعكس سلباً على موقع حركة «النهضة» السياسي، باعتبارها أول من منح صكاً قانونياً لوجود التيار السلفي الجهادي، وغضت الطرف عن تورطه في أعمال عنف قبل أن تتراجع وتعلن أنّ «أنصار الشريعة جماعة إرهابية».

وفي هذا السياق أعلن أحد أهم الإصلاحيين في الحركة، الشيخ عبد الفتاح مورو، أنّ شعار «الإسلام هو الحل» فارغ من المعنى، وأنّ حركة النهضة «انخرطت لمدة طويلة في الرد على العلمانيين، وهو ما أعطى فرصة حتى للذين لا يؤمنون بالديمقراطية أو المؤسسات مثل السلفيين الذين ليس لديهم مشروع، ولا يعترفون بالدولة. مشروعهم الوحيد هو موالاة الحاكم المستبد الظالم على شرط أن يحمل راية الإسلام. ولهذا اختزلوا قضيتهم في رفع راية يدافعون عنها. هؤلاء تسللوا في نطاق هذا الحراك».

كما أنّ المؤتمر الخامس للحركة، الذي انعقد بتونس في يوليو/ تموز 2012، لم يحسم بين الدعوي والسياسي، إذ لا يمكن الحديث عن مدنية الدولة والديمقراطية التعددية في ظل وجود هذا التداخل. فهل ستثبت الحركة أنّ حزباً له مرجعية إسلامية قادر على التعايش مع ديمقراطية حقيقية لا شكلية ؟ وهل تتمكن الحركة من توحيد أغلب التونسيين وتقديم مثال للدول العربية الأخرى التي تشهد مرحلة انتقالية ؟ وهل نشهد إعادة صياغة للمشهد السياسي للشرق الأوسط إذا ما تمكن إسلاميو تونس من طرح أنموذج لتوافق الإسلام مع الحداثة السياسية، وليس العكس. وهل تثبت الحركة أنّ الديمقراطية والتنمية والإسلام المعتدل خيار ممكن في الشرق الاوسط، وهي سلاح ناجع ضد الإرهاب وجماعات التكفير والعنف ؟

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " - دبي

الشهادة والشهيد بين المفهوم والبروباغاندا في التراث الإسلامي

حكم عاقل×

امتلأت كتب التراث الإسلامي بالأحاديث والمرويات والمأثورات عن منزلة الشهيد في الحياة الآخرة، فهناك له من الأجر والثواب مما لا رأته عين ولا خطر على قلب بشر.

بالعودة إلى معاجم اللغة، سنجد أن الشهيد، من الشهود والحضور، ومنه الشهادة، ويقابلها الغيب «عالم الغيب والشهادة» وأما الشاهد، فهو اسم فاعل يوصف به من رأى أو سمع أو علم فيخرج ذلك كله من السر إلى العلن.

بالعودة إلى النص القرآني فإن مصطلح الشهيد والشاهد لم يرد بمعناه الذي كرسته النصوص التراثية اللاحقة، أي الموت في سبيل الله. بل هنا يستخدم القرآن مصطلح القتل « ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أمواتا بل أحيا ء ولكن لا تشعرون» (البقرة/ 154). وكذلك « و لا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون)) (آل عمران /169) من جهة أخرى لم يفصل القرآن في وصف منزلة الشهيد كما استفاضت في توصيفها المصادر التراثية. فكثرت الأحاديث التي تشيد بمنزلة الشهيد ومقامه في الآخرة « يغفر له في أول دفعة من دمه، ويرى مقعده من الجنة، ويحلى حلة الإيمان، ويجار من عذاب القبر، و يأمن من الفزع الأكبر، ويوضع على رأسه تاج الوقار والياقوتة منه خير من الدنيا وما فيها، ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين، ويشفع في سبعين إنسان من أقربائه« حتى ان الشهيد كما في أحاديث أخرى حين يرى منزلته في الجنة فإنه يتمنى أن يعود فيقاتل فيقتل عشر مرات.

يرى محمد شحرور في كتابه (تجفيف منابع الإرهاب)، أن القرآن استخدم مصطلح الشهادة للدلالة على من حضر الواقعة كما في الزنا والسحاق « واستشهدوا شهيدين من رجالكم»(البقرة/ 282). والشاهد، للدلالة على المعرفة والخبرة والدراية «وشهد شاهد من أهلها» (يوسف/ 26) والمقصود من أهل الخبرة والدراية.

كذلك فإن شرط الشاهد والشهيد هو الحياة لا الموت « وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم»(المائدة/ 117). والشهيد هو من أسماء الله الحسنى والله باق لا يموت.

لاشك أن الدولة الإسلامية قامت على آلية الفتح، وازدهر الاقتصاد الإسلامي بفضله لاسيما في المدن المعسكرات، تلك المدن التي بناها وسكنها الفاتحون. وكانت أحد أهم الدوافع للمشاركين في الفتوحات هو ذلك الدخل الأكثر من جيد الذي وفرته لهم مخصصات الفتح من الفيء والجزية والخراج وغيرها. وقد تنامت ثروات هؤلاء مقابل الشرائح الاجتماعية الأخرى لاسيما من السكان الأصليين مع التفاوت بين المدن المعسكرات والمدن الأخرى. وربما عبر ابن الجوزي عن هذا الواقع، وإن محتجا، في باب تلبيس إبليس على الغزاة، يقول (أنه لبس إبليس على خلق كثير فخرجوا إلى الجهاد ونيتهم المباهاة والرياء ليقال فلان غاز وربما كان المقصود أن يقال شجاع أو كان طلب الغنيمة وإنما الأعمال بالنيات).

ولكن في مجتمع مؤسس على الدين، لابد أن يرتدي أي حدث لباسا شرعيا يمنحه التبرير الأيديولوجي الكافي الضامن لاستمراره معنويا وماديا.مما يجعلنا نعتقد أن مآثر الشهيد وفضل الشهادة كتبت ما بعد عصر التدوين الإسلامي (150هـ) بأثر رجعي، بما يتماشى مع بروباغاندا الفتح الإسلامي. بمعنى أن تلك المدونات قد عبرت، بالدرجة الأولى، عن التطور الفكري والتوجهات الأيديولوجية اللاحقة أكثر مما وصفت الواقع في صدر الإسلام.

في فكر الجماعات الإسلاموية المعاصرة، لاسيما الموصوفة بالجهادية، يلعب الجهاد أداة رئيسية لتغيير المجتمع وإقامة "الحاكمية". وفي أحد الكتب المركزية في فكر هذه الجماعات وهو (الفريضة الغائبة) يرى محمد عبد السلام فرج أن الجهاد فرض عين على كل مسلم ويرفض أن يكون التقسيم الثلاثي لابن القيم لمراتب الجهاد (جهاد النفس– جهاد الشيطان – جهاد الكفار والمنافقين) يعني أن يكون الجهاد على مراحل ما أن تنتهي مرحلة حتى تبدأ أخرى، بل رأى فيها مراتبا ثلاثة تسير سوية في خط مستقيم. ومن هنا يشكك مع ابن القيم في الحديث المأثور عن النبي الذي قدم الجهاد الأكبر (جهاد النفس) على الجهاد الأكبر (جهاد الكفار والمنافقين): «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»، ويرى أن المقصود من هذا الحديث الموضوع هو التخفيف من شأن القتال بالسيف لشغل المسلمين عن قتال الكفار والمنافقين. وحتى يمكن تسويق هذه الفريضة الغائبة لابد من استمرار بروباغاندا الشهادة والشهيد واستمرار الحديث عن نيله نصيب الأسد خلافا لغيره من أصحاب الجنة.

لكن ذلك الإلحاح على تلك المنزلة الرفيعة للشهيد في العالم الأخروي يحول الجهاد إلى غاية في حد ذاته، فينقله من هدف دنيوي يرتبط بإقامة النظام الإسلامي (الخلافة) إلى غاية أخروية تسلخ المجاهد عن الحياة الدنيا التي يناضل أساسا من أجلها. هكذا يبقى التناقض قائما بين هدف دنيوي (الخلافة) ووسيلة (الجهاد) تتحول إلى غاية تنقلب على الدنيوي وترفضه بحيث تصبح الشهادة هي الهدف بحد ذاتها، ويصبح طلب الشهادة وكراهية الحياة الدنيا صنوان، نستطيع أن نلمس ذلك من خلال حديث نبوي تكثر أدبيات الحركات الإسلاموية من استخدامه: « يوشك الأمم أن تتداعى عليكم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها فقال قائل : أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟ قال : بل أنتم كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم وليقذفن في قلوبكم الوهن فقال قائل: وما الوهن يا رسول الله؟ قال : حب الدنيا وكراهية الموت)

وهي أحد أزمات الفكر الإسلاموي ومشتقاته، بل ومكمن خطورته أيضا حين يستقطب شبانا يائسين من الحياة الدنيا، ليقدم لهم الآخرة على طبق من ذهب الشهادة، وربما بعبوة ناسفة واحدة.